

تقرير الأمين العام عن جنوب السودان

(للفترة من ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ إلى ٢ شباط/فبراير ٢٠١٦)

أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٥٢ (٢٠١٥) الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٦، وطلب فيه إلي أن أقدم كل ٦٠ يوماً تقريراً عن حالة تنفيذ ولاية البعثة. ويعرض هذا التقرير ما استجد من معلومات منذ صدور تقريره السابق، المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ (S/2015/902)، ويتناول التطورات المستجدة في الفترة الممتدة من ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ إلى ٢ شباط/فبراير ٢٠١٦.

ثانياً - التطورات السياسية

٢ - على الرغم من حدوث بعض التطورات الإيجابية في تنفيذ اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، التي جاءت أساساً من خلال الجهود التي بذلها فيستوس موغاي، رئيس بوتسوانا السابق، رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، كان هذا التقدم بطيئاً وهو لا يزال يواجه تحديات كبيرة.

عملية السلام في جنوب السودان

٣ - في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، وفي أعقاب سلسلة من المفاوضات التي يسهها رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم والشركاء الدوليون، وصلت أول مجموعة مؤلفة من ١٦٣ عضواً من أعضاء الفريق المتقدم للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٦.



لتحرير السودان، بقيادة تابان دينق قاي، كبير المفاوضين ورئيس الوفد، إلى حوبا على متن طائرتين من باقاك، أعالي النيل. ووصلت مجموعة ثانية مؤلفة من ٧٨ عضوا إلى حوبا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، ليصل العدد الإجمالي إلى ٢٤١ عضوا في حوبا.

٤ - ولم يحضر الاجتماع الافتتاحي للجنة المشتركة للرصد والتقييم الذي عقد في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلا الحكومة والمحتجزون السياسيون السابقون، باستثناء باقان أموم، الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان المعاد إلى منصبه. ولكن، بعد وصول فريق الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، عُقد أول اجتماع للجنة المشتركة بحضور كلا طرفي النزاع في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر. ومنذ ذلك الحين، اجتمعت اللجنة المشتركة مرتين في ١٢ كانون الثاني/يناير و ٢ شباط/فبراير. واستنادا إلى الجدول الزمني المقترح للجنة، عُقد الاجتماع الافتتاحي لكل من اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار واللجنة الوطنية لتعديل الدستور في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، ولآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. وترد في الفقرات ٥٦ إلى ٥٨ أدناه معلومات إضافية عن التقدم المحرز في تفعيل هذه المؤسسات الانتقالية.

٥ - وفي ٧ كانون الثاني/يناير، عيّن الرئيس سلفا كير ٥٠ عضوا إضافيا في البرلمان رشحهم الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان للعمل في الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية. وفي نفس التاريخ، اتفق الطرفان على توزيع مناصب الوزراء ونواب الوزراء في حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، في الاجتماع الثالث للجنة المشتركة للرصد والتقييم، اتفقت الحكومة والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان على ترشيح وزراء بعد مرور يومين.

٦ - غير أن التنازع بشأن الأمر الصادر عن الرئيس سلفا كير والقاضي بإحداث ٢٨ ولاية قوض هذا الزخم ولم تشكل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية بحلول ٢٢ كانون الثاني/يناير على نحو ما كان متوخى في الجدول الزمني للجنة المشتركة. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، وجّه ريباك مشار، زعيم الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، رسالة إلى رئيس اللجنة المشتركة أشار فيها إلى أن الهيكل المؤلف من ٢٨ ولاية يمثل انتهاكا لاتفاق السلام (اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان) ومن شأنه أن يؤخر تنفيذه. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أقرت دورة مشتركة للجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية ومجلس الولايات تعديلات دستورية تزال بمقتضاها جميع الإشارات إلى كون جنوب السودان يتألف من عدد محدد من الولايات ويمنح الرئيس بموجبها صلاحيات

تعيين حكام وأعضاء في المجالس التشريعية للولايات. وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، أقر مجلس الولايات هذه التعديلات، وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، أُصدر مرسوم رئاسي قضايا بإعفاء عشرة من حكام الولايات والحكام المؤقتين من مناصبهم وتعيين ٢٨ حاكما جديدا. وأُعرب الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان والمحتجزون السياسيون السابقون والتحالف الوطني للأحزاب السياسية المعارضة جميعهم عن القلق إزاء إنشاء ٢٨ ولاية، وتعيين حكام جدد، والتأثير المحتمل في تنفيذ اتفاق السلام.

٧ - وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، سافر ٣٨ عضوا من أعضاء الفريق المتقدم للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى باقاك للمشاركة في مشاورات عقدتها قيادته في ٢٠ و ٢١ كانون الثاني/يناير. وكرر الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في البيان الذي أصدره بعد المشاورات، في ٢٢ كانون الثاني/يناير، التأكيد على موقفه القائل بضرورة التقيّد بشروط اتفاق السلام (اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان)، الذي يقوم على أساس هيكل من عشر ولايات. وبعد يومين، أضاف كبير مفاوضي الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان قائلاً إنه في حال لم تُعد الحكومة النظر في قرارها القاضي بإنشاء ٢٨ ولاية، سيحيل الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان المسألة إلى الوسطاء وإلى اللجنة المشتركة للرصد والتقييم لاتخاذ قرار أو إبلاغ مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن بالأمر.

٨ - وسعياً إلى الخروج من المأزق، حضر وزراء خارجية البلدان الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الدورة الاستثنائية الخامسة والخمسين لمجلس وزراء الهيئة الذي عقد في ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير، على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. وقدم رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام ودعا مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن إلى تأكيد التزامهما بدعم اللجنة المشتركة واتفاق السلام.

٩ - وأصدر مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بعد ذلك بياناً حثّ فيه على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية دون مزيد من التأخير، وتنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية، ودعا حكومة جنوب السودان إلى تعليق تفعيل الولايات الجديدة إلى حين تمكّن لجنة حدود وطنية شاملة للجميع وقائمة على المشاركة من إنجاز استعراض للولايات وحدودها المقترحة. وبعد يومين، أيد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي اجتمع على مستوى رؤساء الدول والحكومات، توصية الهيئة الحكومية الدولية المعنية

بالتنمية بشأن جنوب السودان. وقدم رئيس اللجنة المشتركة أيضا إحاطة إلى مجلس السلم والأمن وقال إن "اتفاق السلام يواجهه خطر أن يصبح غير فعال في استعادة السلام والاستقرار في الأجل الطويل إذا لم يبذل الطرفان والمجتمع الدولي جهودا متضافرة لمعالجة الحالة على وجه السرعة". ودعا إلى اتخاذ إجراءات حاسمة، سواء من قبل الطرفين أو من قبل الجهات الضامنة الدولية وأصدقاء جنوب السودان.

١٠ - وفي ٢ شباط/فبراير، أيد الاجتماع الرابع للجنة المشتركة للرصد والتقييم قرار مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، واتخذ قرارا بشأن تسلسل تفعيل الترتيبات الأمنية الانتقالية. ومنذ ذلك الحين، قام جميع الأطراف في جنوب السودان، الشريكة في عملية السلام، بما فيها الحكومة، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، والمحتجزون السياسيون السابقون، والتحالف الوطني للأحزاب السياسية غير الموالية للحكومة بإصدار بيانات عامة أيدت فيها بيان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

التطورات السياسية الأخرى

١١ - في أعقاب القرار الذي اتخذته مجلس التحرير الوطني التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان منتصف تشرين الأول/أكتوبر بحل الأمانة العامة للحزب، قام الرئيس كبير، بصفته رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان، بإعادة هيكلة وتشكيل ملاك الأمانة من الموظفين في تشرين الثاني/نوفمبر. وفي الفترة من ٧ إلى ٩ كانون الثاني/يناير، عقدت الحركة الشعبية لتحرير السودان مؤتمرا وطنيا استثنائيا، استعرض فيه المندوبون الإصلاحات التي أُنفق عليها في الحوار الداخلي لحزب الحركة الشعبية لتحرير السودان وأقروا دستورا وبياننا معدلين للحزب. ومُثل في المؤتمر الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان والمحتجزون السياسيون السابقون، بالإضافة إلى الجهتين المشتركتين في ضمان اتفاق إعادة توحيد صفوف الحركة الشعبية لتحرير السودان (اتفاق أروشا)، وهما حزبا تشاما تشا مابندوزي والمؤتمر الوطني الأفريقي من تازانيا وجنوب أفريقيا، غير أن الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان أشار في بيان أصدره في ٩ كانون الثاني/يناير إلى أن توحيد الحزب لم يكتمل بعد وإلى أنه يدرس دستور الحزب لصياغة موقفه.

١٢ - وفي ٨ كانون الثاني/يناير، قام حزب الحركة الشعبية لتحرير السودان - التغيير الديمقراطي، وهو حزب المعارضة الرئيسي في البرلمان، بتغيير اسمه إلى حزب التغيير الديمقراطي. وفي ١١ كانون الثاني/يناير، أقدم ديفيد ياو ياو، زعيم فصيل كوبرا التابع للحركة الديمقراطية لجنوب السودان/جيش دفاع جنوب السودان على الانضمام رسميا إلى الحركة الشعبية لتحرير

السودان. وبعد الإعلان عن عملية تسجيل الأحزاب الذي أصدره مجلس الأحزاب السياسية في تشرين الأول/أكتوبر، قدمت تسعة أحزاب سياسية وثائقها إلى المجلس بغرض التسجيل.

التطورات الاقتصادية

١٣ - في أعقاب بيان أدلى به وزير المالية والتخطيط الاقتصادي، استعويض عن سعر الصرف الرسمي الثابت وهو ٢,٩٦ جنية من جنيهاً جنوب السودان مقابل دولار الولايات المتحدة في منتصف الليل في ١٥ كانون الأول/ديسمبر بسعر صرف عائم. ومنذ ذلك الحين، تغير السعر من قيمة أولية قدرها ١٨,٥٠ إلى ٢١,٠٠ جنيهاً من جنيهاً جنوب السودان مقابل كل دولار من دولارات الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، أجرت الحكومة عدداً من الإصلاحات الاقتصادية، بما في ذلك خفض التدريجي لإعانات الوقود وفرض زيادة في رسوم الجمارك. ومع ذلك، واصل جنوب السودان الإنفاق رغم العجز الكبير الناجم عن انخفاض إيرادات النفط وأسعار النفط العالمية. وتجاوزت نسبة التضخم ١٠٠ في المائة في كانون الثاني/يناير، مما أثر في التجارة وأسعار السلع الأساسية، إضافة إلى تأثيره في توافر الوقود والمياه. ويبدو أن المناخ الاقتصادي أدى إلى زيادة تفاقم انعدام الأمن الغذائي في البلد.

ثالثاً - الحالة الأمنية

١٤ - بينما كانت منطقة أعالي النيل الكبرى في السابق مركز العنف وانعدام الأمن في النزاع، تأخذ الآن أنماط جديدة بالظهور، لا سيما في غرب الاستوائية وغرب بحر الغزال.

منطقة أعالي النيل الكبرى

١٥ - ظلت الحالة متوترة في الوحدة في تشرين الثاني/نوفمبر من جراء أعمال قتال نشبت بين قوات الحكومة وقوات المعارضة بصورة رئيسية في مقاطعات روبكونا وكوش ولير. وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، دارت أعمال قتال في غاندور ولوال وبييه وبوث في مقاطعة لير، مما أسفر عن مقتل ١٨ شخصاً. وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، نشبت أعمال قتال بين قوات الحكومة وقوات المعارضة في هيالديو، مقاطعة روبكونا. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت التقارير عن قيام شباب مسلحين من كوش بالهجوم على عدة قرى حول قاندور، مقاطعة كوش. ومنذ أوائل كانون الأول/ديسمبر، اتسمت الحالة الأمنية بالهدوء النسبي بسبب الاتفاقات المحلية بين مسؤولي الحكومة والمعارضة.

١٦ - وفي أعالي النيل، حافظت القوات الحكومية على مواقعها على الضفة الغربية للنيل في ليلو ووارجوك وديتاغ. وفي ٢٤ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت تقارير بأن قوات

الحكومة هاجمت مواقع المعارضة في مقاطعة بانبيكانق، بما في ذلك قرب تونغنا، في أواشي وتوكيرنيانق، وكذلك في خور فلوس في شمال جونقلي. وفي أوائل كانون الأول/ديسمبر، أفيد بأن قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في مقاطعة بانبيكانق تحركت نحو الجنوب عبر نهر السوبات في ماريان على الحدود مع جونقلي وركزت مزيداً من الجنود والمعدات الثقيلة على الضفة الغربية للنيل.

١٧ - وتدهورت الحالة في جونقلي، لا سيما في بلدة بيبور، في نهاية كانون الأول/ديسمبر في أعقاب تعيين نائب حاكم جونقلي السابق حاكماً لولاية بوما الجديدة المقترحة. وفي أواخر كانون الثاني/يناير، أصدر حاكم ولاية بوما أمراً توجيهياً أقال به رئيس إدارة منطقة بيبور الإدارية الكبرى بالنيابة، مما زاد من حدة التوترات داخل فصيل كوبرا التابع للحركة الديمقراطية لجنوب السودان/جيش دفاع جنوب السودان وقبيلة مورلي، وتسبب بالتالي بازدياد انعدام الأمن في بلدة بيبور وفرار المدنيين.

المنطقة الاستوائية الكبرى

١٨ - في غرب الاستوائية، ظلت التوترات شديدة بسبب الاشتباكات الجارية المبلغ عن حدوثها في عدة مناطق بين قوات الحكومة وجماعات مسلحة، بما فيها ميليشيا "آرو بويز"، وحركة التحرير الوطني لجنوب السودان، والجهة الوطنية الشعبية لجنوب السودان. ومنذ نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، حدثت زيادة كبيرة في الاشتباكات بين قوات الحكومة وشباب مسلحين في مقاطعات إيزو وتامبورا ويامبيو، مما أدى إلى وقوع عدد غير محدد من الإصابات وعدد كبير من حالات التشريد (انظر الفقرة ٤١ للاطلاع على مزيد من المعلومات). وظلت الحالة في مقاطعة يامبيو غير مستقرة، مع استمرار ورود تقارير عن وقوع أعمال سطو مسلح وقتل واختطاف، بما في ذلك عدة هجمات على أفراد جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، وقع قتال عنيف بين قوات الحكومة وشباب مسلحين تابعين لحركة التحرير الوطني لجنوب السودان في يامبيو، حيث قتل ما لا يقل عن ١٥ شخصاً، في حين لجأ أكثر من ٧٠٠٠ مدني إلى مجمع للمنظمات غير الحكومية يقع بجانب قاعدة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وتواصلت الجهود التي تبذلها الحكومة لإبرام اتفاقات سلام مع الجماعات المسلحة. وعلى الرغم من أن النزاع وانعدام الأمن في هذه المنطقة غير مرتبطين بالضرورة بالنزاع على الصعيد الوطني في هذه المرحلة، فهما يتسبان في نشوء مخاطر كبيرة تتمثل في زيادة تدهور الأوضاع الأمنية وانتشار انعدام الأمن في جميع أنحاء البلد.

١٩ - وفي شرق الاستوائية، سادت حالة من التوتر في مقاطعة إيكوتوس في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر في أعقاب قتال بين قوات الحكومة وشباب، قيل إنه اندلع بسبب عملية تفتيش قامت بها قوات الحكومة. ووردت أيضا تقارير عن عدة كمائن نصبها مسلحون مجهولون يرتدون الزي العسكري على طريقي جوبا - نيمولي وجوبا - توريت، خلّفت ما لا يقل عن ١٨ من الخسائر البشرية، من بينهم ٧ قتلى. وفي غضون ذلك، تصاعدت التوترات في وسط الاستوائية، في محلية لوبونوك، بمقاطعة جوبا، عقب اشتباكات اندلعت بين مرّبي ماشية ينتمون إلى قبيلة دينكا، ووردت تقارير تفيد بوقوع غارات وعمليات قتل واختطاف في منتصف كانون الثاني/يناير.

منطقة بحر الغزال الكبرى

٢٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تدهورت الحالة في غرب بحر الغزال إلى حد كبير. ف منذ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وردت تقارير متعددة تفيد بأن جماعات مسلحة، يُزعم أن لها صلات بالجنّاح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، شنت هجمات على محليات في اتجاه غرب بلدة واو وبالقرب منها. وقيل إنها خلّفت وفيات بين جنود الجماعات المسلحة والحكومة على السواء في بلدتي فرج الله ومبورو. وشرعت قوات الحكومة في شن ضربات جوية في ٦ كانون الأول/ديسمبر، وأرسلت تعزيزات أرضية إلى واو من جوبا وواراب وشمال بحر الغزال المجاورتين، استهدف بها مناطق محليات بسيليا وبغاري وبازيا في مقاطعة واو. ورغم توقّف الاشتباكات بحلول ٩ كانون الأول/ديسمبر، فإن الحالة ظلت متوترة في محيط بلدة واو. وبلغ عدد الأشخاص المشردين داخليا المسجلين في البلدة حوالي ١٧ ٠٠٠ شخص، بينما لا يزال عدد مجهول منهم محتبئا في الأدغال. وفي غضون ذلك، فرض جهاز الأمن الداخلي الوطني وقوات الحكومة في مناسبات عديدة قيودا على تحرك البعثة نحو بلدة واو وضواحيها القريبة.

٢١ - وفي واراب، أدى نشوب نزاع على سبيل استغلال المراعي في مقاطعة شرق التونج الحدودية إلى إحراق قرى وتشريد مدنيين ومقتل ٩٤ شخصا. وفي البحيرات، نشب قتال في حادثين منفصلين يومي ٥ و ٦ كانون الثاني/يناير، بين عشيرتي وات وبانيار من قبيلة دينكا - نقوك في مقاطعة كويبيت، مما أدى إلى إصابة ٦٢ شخصا. وفي غضون ذلك، مكّن التوقيع على اتفاق للسلام في كانون الأول/ديسمبر الشباب المنتمين إلى عشيرتي روب وكوي الفرعيتين من قبيلة دينكا - أقار من التنقل بحرية في أراضي كل منهما للمرة الأولى منذ ست سنوات. غير أن الحالة لا تزال متقلبة وسوف تتطلب استمرار أفراد المجتمع المحلي وسلطات الولايات في دعمها.

رابعاً - الحالة الإنسانية

٢٢ - تجاوز عدد الأشخاص الذين شردهم النزاع حالياً ٢,٣ مليون شخص. ويشمل ذلك العدد ١,٦٩ مليون شخص من المشردين داخلياً، يقيم منهم أكثر من ١٩٩ ٠٠٠ شخص في ستة مواقع لحماية المدنيين تابعة للبعثة، فيما يلتمس ٦٤٨ ٧١٩ شخصاً اللجوء في بلدان مجاورة. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر، حمل القتال الدائر في غرب الاستوائية آلاف الأشخاص على الفرار، منهم ١٥ ٠٠٠ شخص على الأقل عبروا الحدود الدولية.

٢٣ - وكشف آخر تقييم في إطار التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي والحالة الإنسانية أجري في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ عن زيادة كبيرة في حالة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بشكل حاد مقارنةً بعام ٢٠١٤، حيث أصبح أكثر من ٣,٩ ملايين شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد في جميع أنحاء البلد. وحتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، ساد الاعتقاد بأن حوالي ٤٠ ٠٠٠ شخص في الوحدة الجنوبية يعانون نقصاً حاداً في الغذاء، أدى إلى انتشار العوز والمجاعة والوفاة (المرحلة ٥ من التصنيف المتكامل). وإضافةً إلى اشتداد تدهور الوضع بالنسبة لأضعف الفئات السكانية، امتد نطاق انعدام الأمن الغذائي إلى مناطق كانت تُعتبر في السابق متمتعةً بالأمن الغذائي نسبياً، بما في ذلك منطقة الاستوائية الكبرى، والبحيرات وشمال بحر الغزال وواراب.

٢٤ - وتواصل انتشار الأمراض التي يمكن الوقاية منها، حيث أدت إلى حالات اعتلال والوفاة. وشكّلت الملاريا السبب الرئيسي لما أُبلغ عنه وفيات خلال عام ٢٠١٥، حيث تجاوز عدد المصابين بالمرض مليوني شخص، توفي منهم ١ ٣٤٠ شخصاً. وشهدت السنة نفسها خمس حالات مؤكدة لتفشي مرض الحصبة في مواقع حماية المدنيين في مقاطعتي بانتيو وجوبا، وفي مواقع دوك وولو وياي. وما زال النزاع والتشريد وتعذر الوصول إلى المصابين من المسائل التي تعيق الجهود المبذولة لضمان شمولها بخدمات التحصين، حيث إن ست مقاطعات فقط من ٧٩ مقاطعة في جنوب السودان تسجل نسبة التحصين الدنيا المطلوبة ضد الحصبة البالغة ٨٠ في المائة، فيما تسجل ٢٦ مقاطعة على أقل من ٢٠ في المائة من تلك النسبة، ويقع معظمها في منطقة أعالي النيل الكبرى. وفي عام ٢٠١٥، أُجري أكثر من ٠٠٠ ٢٣٠ عملية تحصين في أصعب المناطق من حيث سبل الوصول إليها وذلك من خلال بعثات الاستجابة السريعة الموفدة. غير أن نحو ٤٠٠ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة لا يزالون معرضين لخطر الإصابة.

٢٥ - وما زالت بيئة عمل مقدمي المساعدة الإنسانية محفوفة بصعوبات جسيمة. فإجمالاً، وصل ما أُبلغ عنه من الحوادث المتعلقة بسبل إيصال المساعدة الإنسانية إلى ٩٠٩ حوادث

في عام ٢٠١٥، أي ما يزيد على عددها في عام ٢٠١٤ البالغ ٧٧٩ حادثا. ومن تلك الحوادث المبلغ عنها في عام ٢٠١٥، انطوى ٥١٦ حادثا على عنف موجّه ضد موظفي أو أصول تقديم المساعدة الإنسانية، أي ما يزيد على عدد الحوادث في عام ٢٠١٤ البالغ ٤٦٦ حادثا. وتواصل ارتكاب العنف الموجه ضد عمال ومرافق المساعدة الإنسانية، حيث قُتل ما لا يقل عن ٤٣ عاملا من عمال المعونة وأصبح عدة عمال آخرين في عداد المفقودين أو الجرحى منذ أن بدأ النزاع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ويتسبب انعدام الأمن الذي يواجهه مقدمي المساعدة الإنسانية في جوبا في خسائر فادحة تطال أصول المنظمات الإنسانية وتقوُّص عملياتها. ففي عام ٢٠١٥، تعرضت مجمعات منظمات غير حكومية لما مجموعه ١٢٣ عملية سطو مسلح وقعت في جميع أنحاء البلد، فيما أُبلغ عن وقوع ١١ حادثا آخر من هذا القبيل منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

٢٦ - وبالرغم من هذه الظروف الصعبة، تمكّنت جهات تقديم المساعدة الإنسانية، بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، من إيصال المعونة إلى أكثر من ٤,٤ ملايين شخص في جميع أنحاء جنوب السودان، بما في ذلك في بعض المناطق النائية. وفي أعقاب مفاوضات مكثفة بشأن سبل الوصول وبعض أوجه التحسّن التي طرأت في مجال الأمن، بما في ذلك من خلال الوجود العسكري للبعثة، أعادت جهات تقديم المساعدة الإنسانية إقامة وجود لها في منطقتي لير وthonيور في أوائل كانون الأول/ديسمبر، حيث تمكنت من توفير الأغذية ومجموعة المواد اللازمة للبقاء، مثل الناموسيات وأدوات المطبخ، وذلك لمساعدة أكثر من ٣١ ٥٠٠ شخص، وتقديم مجموعة مستلزمات الولادة المنقذة للأرواح، وأجرت في غضون ذلك مشاورات في مجال الصحة واضطلعت بإصلاح الآبار ووضع البرامج ذات القيمة الغذائية وبأنشطة الحماية.

٢٧ - وانصب أيضا اهتمام مقدمي المساعدة الإنسانية على التخطيط لموسم الجفاف، ولا سيما التخزين المسبق للإمدادات قبل حلول الفصل المطير. وسيتعين نقل ما يُقدَّر بنحو ٧٥ ٠٠٠ طن متري من الإمدادات عن طريق البر في فترة الأشهر الثلاثة الممتدة حتى نيسان/أبريل ٢٠١٦. وقد يؤثر انعدام الأمن، ولا سيما على امتداد أحد طرق الإمداد الرئيسية العابرة لغرب الاستوائية، تأثيرا كبيرا في عملية التخزين المسبق.

٢٨ - وفي إطار خطة الاستجابة الإنسانية في جنوب السودان لعام ٢٠١٦ التي أعلن عنها في كانون الثاني/يناير، يحتاج شركاء المساعدة الإنسانية إلى مبلغ ١,٣١ بليون دولار لتلبية أمس الاحتياجات التي تعرّض حياة أكثر من ٥ ملايين نسمة للخطر من حوالي ٦,١ ملايين نسمة يحتاجون للحماية والمساعدة في جميع أنحاء جنوب السودان.

خامسا - تنفيذ مهام البعثة وفقا لأولوياتها المعدلة

ألف - حماية المدنيين

٢٩ - واصلت البعثة اتباع نهج ذي ثلاثة مستويات في تنفيذ ولاية حماية المدنيين المنوطة بها. ففي إطار المستوى الأول، الحماية من خلال الحوار والمشاركة، استعانت البعثة بالمساعي الحميدة للأمين العام بطرق شتى. وقد عقدت ما مجموعه ١٢٢ اجتماعا مع سلطات الولايات والسلطات المحلية والمجتمع المدني وجهات أخرى ترمي إلى تعزيز الحوار والسلام والمصالحة. وتوقع البعض منها عودة ممثلي الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى الولايات وعزز انخراط الجهات الفاعلة المحلية وأصحاب المصلحة في عملية السلام. ونظمت البعثة ٢٧ حلقة عمل في مجال إدارة النزاعات موجهة لسلطات الولايات والسلطات التقليدية، وزعماء القبائل، والزعماء الدينيين، والنساء، والشباب، والمعلمين، والطلاب، ومربّي الماشية، والأشخاص المشردين داخليا، داخل مواقع حماية المدنيين وخارجها.

٣٠ - وفي غرب بحر الغزال ووسط الاستوائية، نظمت البعثة ثلاث حلقات عمل تعزز مشاركة المرأة في الحوار بين القبائل، بينما قدمت في البحيرات الكبرى الدعم لأنشطة حملة السلام التي بدأها اتحاد شباب الدينكا للمساعدة في تسوية النزاع بين عشائر روب وكويي وباكام. وفي مقاطعة شرق التونج بوأراب، دعمت البعثة خطة بقيادة الحكومة المحلية الهدف منها تعزيز السلام. وفي الوقت نفسه، وفرت البعثة، في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، الدعم لمشاركة الزعماء الدينيين من جوبا ويامبيو في جهود الوساطة التي قادت إلى إبرام اتفاق لتهدئة العنف بين القبائل وقوات الحكومة في مقاطعة موندري بغرب الاستوائية. وقد التزم الجانبان بوقف الأعمال العدائية. وفي غرب الاستوائية أيضا، واصلت البعثة دعم عملية السلام المحلية بين حركة التحرير الوطني لجنوب السودان والحكومة. وفي جونقلي، واصلت البعثة العمل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين بهدف الحصول على المعلومات المتعلقة بالإنذار المبكر والمساعدة في تقييم خيارات تسوية التوترات المستمرة بالطرق السلمية.

٣١ - واستعان ممثلي الخاص لجنوب السودان وقيادة البعثة أيضا بالمساعي الحميدة للأمين العام على نحو مكثف، لحث الأطراف المحلية والوطنية على وقف القتال وعلى حماية المدنيين.

٣٢ - وفي إطار المستوى الثاني من الخطة، توفير الحماية المادية، لا يزال أكثر من ١٩٩ ٠٠٠ شخص من المشردين داخليا يتلقّى تلك الحماية داخل ستة مواقع لحماية المدنيين تابعة للبعثة. وحتى ٢٨ كانون الثاني/يناير، بلغ عدد المستفيدين أكثر من ١٢٢ ٠٠٠

شخص في بانتيو (الوحدة)، وأقلّ شيئاً ما من ٢٨ ٠٠٠ شخص في جوبا (وسط الاستوائية)، وأكثر من ٤٥ ٠٠٠ شخص في ملكال (أعالي النيل). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدى تمادي العناصر المسلحة في ارتكاب أعمال العنف في وسط ولاية الوحدة وجنوبها إلى زيادة في عدد المشردين داخليا قدرها ٢٢ ٠٠٠ شخص تقريبا. ونجم عن ذلك اشتداد الاحتياجات المتعلقة بالحماية المادية والمساعدة الإنسانية، بما في ذلك نقص الأغذية في وسط ولاية الوحدة. وفي نفس الوقت، غادر بعض المشردين مواقع الحماية في الوحدة وأعالي النيل طوعا نتيجة لتحسّن الأمن أو بغرض السفر إلى السودان.

٣٣ - وعملا بالقرار ٢٢٥٢ (٢٠١٥)، كثفت البعثة وجودها في المناطق المعرضة بشدة لخطر استمرار النزاع والتي تضم تجمعات كبيرة للمشردين داخليا، وذلك بتسيير ٤٣٧ ٤ دورية قصيرة المدة و ٥٤٥ دورية طويلة المدة و ٣٣ دورية جوية ديناميكية و ١٥ دورية نهرية منذ تشرين الثاني/نوفمبر. وقادت عملية "الوحدة - ٢" إلى إنشاء قواعد عمليات مؤقتة في مقاطعة لير بولاية الوحدة، ترمي إلى ردع العنف وتيسير تقديم المساعدات الإنسانية. وأسهمت قاعدة العمليات في لير في زيادة كبيرة في عدد الدوريات في جميع أنحاء المنطقة. ولم ترد أي تقارير عن ارتكاب الجماعات المسلحة لاعتداءات على المستفيدين من المعونة خلال عملية توزيع الأغذية أو بعدها، والذين تجاوز عددهم ٤٥ ٠٠٠ مستفيد في مقاطعتي لير و ثونيور في كانون الأول/ديسمبر. وتواصل البعثة مساعي التخفيف من حدة الأخطار الأمنية الخارجية المحدقة بالمقيمين في مواقع حماية المدنيين من خلال تسيير دوريات محددة الأهداف، وتوفير قدر من السلامة في المناطق المحيطة بالمواقع، بما في ذلك بالنسبة للنساء والفتيات اللاتي يغادرنها لممارسة أنشطة كسب الرزق.

٣٤ - وتواصل الإبلاغ عن حوادث التوتر والعنف بين القبائل، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، وغير ذلك من الحوادث الأمنية داخل مواقع حماية المدنيين وحوها. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وردت تقارير عن وقوع ٥٣١ حادثا أمنيا في تلك المواقع، شملت أعمال سطو مسلح وقتل وتهديدات بالقتل وخطف وإطلاق نار وتفجير وإضرار حرائق وعنف متزلي واغتصاب وتوغل مسلح وتهديد ضد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وموظفي البعثة. فقد أصيب ستة شرطييين من أفراد شرطة البعثة بجروح أثناء قيامهم بأنشطة حفظ السلامة والأمن العامّين في المواقع الموجودة في مقاطعات بانتيو وبور وجوبا. وسعيًا إلى التخفيف من حدة هذه الحوادث، اتبعت البعثة في برامجها المتعلقة بالخفارة المجتمعية نهجا متكاملًا، بالتعاون وثيق مع جماعات الخفارة المدنية المحلية، من خلال عقد حوارات مجتمعية، وتسيير دوريات حفظ النظام العام، والاستجابة السريعة لحالات الطوارئ وللحوادث. ونفّذ

أفراد شرطة البعثة أيضا عمليات تفتيش يومية عن الأصناف المحظورة كالأسلحة والمواد المهربة التي قد تؤدي إلى انعدام الأمن.

٣٥ - وما زالت البعثة تتولى تشغيل ثلاثة مرافق احتجاز في مواقع حماية المدنيين في جوبا وبانتيو وملكال وبور الخاصة بمرتكبي الحوادث المخلة بالأمن العام في تلك المواقع. فحتى ٢ شباط/فبراير، بلغ عدد المحتجزين ٣٧ شخصا. وفي كانون الأول/ديسمبر، تقرر توقيف تشغيل مرفق الاحتجاز الموجود في موقع حماية المدنيين في بور لأن حالة الأمن العام في الموقع لم تعد تستدعيه. ووفقا للإطار المتفق عليه، تقوم البعثة بإحالة الأفراد المشتبه في ارتكابهم جرائم خطيرة في مواقع حماية المدنيين إلى السلطات الوطنية. وفي ٢ كانون الثاني/يناير، سلّمت البعثة مشتبهًا به من مرفق جوبا إلى جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، طُرد ١١ شخصا آخرين اعتُبروا خطراً على الأمن من جميع مواقع حماية المدنيين. وفي جميع تلك الحالات، دأبت البعثة على إجراء تقييم مفصل للأخطار يستند إلى حقوق الإنسان تؤكد فيه أن الأشخاص المعنيين غير مهتدين بخطر التعرض للأذى خارج الموقع.

٣٦ - وقامت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، بوصفها جزءا لا يتجزأ من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بنشر ٤٣ فريقا من أفرقة إزالة الألغام لمسح وتطهير طرق ومهابط طائرات ومواقع لهبوط المروحيات، لإتاحة وصول التعزيزات الأمنية والمساعدات الإنسانية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم مسح وتطهير طرقات يبلغ طولها ٦٣٧ كيلومترا، تشمل الطريق التي تربط بين بانتيو ومايوم، مما سمح للبعثة بإكمال إصلاح الطرق وأتاح عبور إمدادات البعثة وقوافل الوقود بأمان، وهي مسألة ضرورية لضمان تشغيل قاعدة البعثة في بانتيو. وفي الفترة من ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير، طهرت الدائرة منطقة تبلغ مساحتها ٣٩٦ ١٩٤ ١ مترا مربعا؛ ودمرت ٤٤١ لغما أرضيا، و ٤ ٠٠٢ من المتفجرات من مخلفات الحرب و ١٤ ٦٥٧ قطعة من الأسلحة الصغيرة والذخائر. وحماية المدنيين من المتفجرات من مخلفات الحرب، نظمت الدائرة دورات توعية بالمخاطر الناجمة عن هذه المتفجرات لفائدة ٤١٠ ٨٠ مدنيين (٢٥ ٥١٢ فتى، و ٢١ ٠٧٢ فتاة، و ١٧ ١٨٥ رجلا، و ١٦ ٦٤١ امرأة). واستمع عدد إضافي يبلغ ٤١٩ شخصا من موظفي البعثة والعاملين في المجال الإنساني إلى إحاطات بشأن تدابير السلامة من الألغام الأرضية. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، حققت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في ستة حوادث من بينها حادث ناجم عن انفجار ذخائر غير منفجرة أسفر عن مقتل ذكر بالغ في تركاكا، بوسط الاستوائية، وفي حادث وقع خارج موقع حماية

المدنيين في ملكال وأودى بحياة ستة أشخاص. ونتيجة لوقوع حادث آخر في الموقع، ارتفع العدد الإجمالي للجرحي من المدنيين إلى ٢٣ جرحاً.

٣٧ - وفي إطار المستوى الثالث - وهو تهيئة بيئة توفر الحماية - ساهمت البعثة في الجهود المشتركة مع شركاء فريق الأمم المتحدة القطري في مجال الحماية من أجل إجراء استقصاء بشأن نوايا السكان المشردين لمعرفة ما إذا كانوا يرغبون في العودة إلى أماكنهم الأصلية أو في تغيير أماكن إقامتهم. وكشفت النتائج الأولية المستمدة من استقصاء مواقع حماية المدنيين الستة أن المشردين يعتبرون توفر الأمن وإمكانية الحصول على الأغذية وعلى خدمات الرعاية الصحية من العوامل الرئيسية التي قد تتيح العودة إلى التعايش السلمي في المناطق المفضلة للعودة أو لتغيير أماكن إقامتهم. وأظهرت النتائج أيضاً أن المشردين يرحبون باتفاق السلام (اتفاق حل النزاع في جنوب السودان) وبتنفيذه. وأعرب البعض عن استعدادهم للعودة أو للانتقال إلى المناطق المفضلة إذا حصلوا على دعم على شكل مساعدات على البدء من جديد. وبناء على هذه النتائج، ستقوم البعثة بالتنسيق مع الشركاء على وضع خطة عمل مشتركة لتهيئة الظروف الملائمة للعودة وإعادة التوطين وإعادة الإدماج بشكل مستدام.

باء - رصد حقوق الإنسان والتحقيق في انتهاكاتها

٣٨ - واصلت البعثة التحقيق في بلاغات عن انتهاكات لكل من القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وكذلك في تجاوزات لحقوق الإنسان، لها صلة بالنزاع الجاري. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، اشتركت البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في إصدار تقرير بعنوان "حالة حقوق الإنسان في النزاع الذي طال أمده في جنوب السودان". وتشير الاستنتاجات الواردة في التقرير إلى وقوع انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان على نطاق واسع ارتكبتها جميع أطراف النزاع، بما في ذلك المئات من حالات الإعدام خارج نطاق القضاء، وحالات الاختفاء القسري، والعنف الجنسي، والتجنيد القسري، والهجمات العشوائية ضد المدنيين، وأن الأطراف هاجمت عمداً الملاجئ الآمنة المعروفة، ومن بينها أماكن العبادة والمستشفيات وحتى قواعد الأمم المتحدة.

٣٩ - وفي الوحدة، سمح استقرار الحالة الأمنية وانخفاض عدد الهجمات التي تستهدف المدنيين منذ أوائل كانون الأول/ديسمبر للبعثة بإجراء زيارات لرصد حقوق الإنسان في المقاطعات الوسطى والجنوبية. وشملت هذه الزيارات إيفاد بعثة إلى بلدة بواو التي تسيطر عليها المعارضة والتي تقع في مقاطعة كوش، حيث أفاد مفوض المقاطعة بأن معظم المدنيين فروا إلى موقع حماية المدنيين التابع للبعثة في بانتيو أو إلى الأدغال. وواصلت البعثة التحقيق في بلاغات بشأن وفاة أكثر من ٥٠ مدنياً (جميعهم من الرجال، وفتى واحد على الأقل) في بلدة

لير في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، بعد أن طوّقتهم قوات الحكومة واحتجزتهم في حاوية. ولا تزال الملابس الدقيقة لما حدث، مثل إذا ما كانت هذه الوفيات ناتجة عن فعل متعمّد، غير واضحة، مع أن ما رواه شخص بقي على قيد الحياة يبعث على الاعتقاد بأن الضحايا ماتوا بسبب الاختناق.

٤٠ - وفي أعالي النيل، سمحت التحسينات الأمنية للبعثة باستئناف إيفاد بعثات في أواخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر إلى مناطق لم تزرها البعثة منذ مطلع عام ٢٠١٥. وفي ملكال، تواصل تلقي بلاغات بشأن تعرض مشردين من عشيرة الشلك للتحرش والاحتجاز والاختطاف بين النهر وموقع الحماية. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، ذكرت بلاغات أنه تم القبض على خمسة أشخاص من قبيلة الشلك بسبب الاشتباه في قيامهم بتوريد سلع إلى فصيل المعارضة في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وتعرضوا للاحتجاز والضرب في ثكنات عسكرية تابعة لقوات الحكومة قبل تسليمهم إلى الشرطة الوطنية لجنوب السودان ثم الإفراج عنهم في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر. وفي حادث آخر وقع أيضا في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، أُبلغ عن اختطاف أربعة شبان من قبيلة الشلك تحت تهديد السلاح خارج بوابة موقع حماية المدنيين. وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، استوقف جندي من قوات الحكومة تسع نساء ذهبن لجمع حطب الوقود بالقرب من موقع الحماية. وتمكنت ثلاث نساء من الفرار حسب البلاغات، لكن مصير النساء الست الأخريات لا يزال مجهولا. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، أفادت بلاغات بأن الجيش الشعبي لتحرير السودان احتجز امرأة من قبيلة الشلك من المشردين داخليا خارج موقع الحماية بسبب شكوك في أنها تقاتل إلى جانب المعارضة، وفي البداية تم احتجازها في سجن ملكال وبعد ذلك في ثكنة عسكرية تابعة لقوات الحكومة قبل تسليمها إلى البعثة في ٢٦ كانون الثاني/يناير.

٤١ - وفي ولايات الاستوائية، تواصل ورود بلاغات بشأن انتهاكات لحقوق الإنسان، ولا سيما في غرب الاستوائية. وبعد اندلاع أعمال العنف في إيزو في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر بين شبان مسلحين وقوات الحكومة، فر المدنيون إلى الأدغال. وأشارت بلاغات إلى مقتل امرأة من أفراد الشرطة الوطنية لجنوب السودان أثناء الاشتباكات، وزُعم أن جنودا من قوات الحكومة أطلقوا الرصاص على طفلين مما أسفر عن قتلها. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت البعثة بإخراج ٢٥ شخصا من العاملين في المجال الإنساني من مجمّع وكالات في إيزو. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، أشارت بلاغات إلى أن جهاز الأمن الوطني الداخلي في يامبيو احتجز خمسة أشخاص بسبب الشك في أنهم يقدمون الدعم إلى الشبان المسلحين في يامبيو حسب المزاعم. وعقب ورود بلاغات بشأن وقوع معارك عنيفة

في بلدة يامبيو في يومي ٧ و ٨ كانون الأول/ديسمبر، لجأ المدنيون إلى مجمع منظمات غير حكومية يقع بالقرب من قاعدة البعثة، حيث سجّل عدد المشردين أعلى مستوى له وكان ذلك في حدود ٥٠٠٠ شخص. وتلقت البعثة بلاغات بشأن مزاعم بوقوع انتهاكات في سياق المعارك، من بينها أعمال نهب وزُعم بأن عددا يصل إلى ٢٠٠ متزل قد أُحرق. وفي نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر، في يامبيو، أشارت بلاغات إلى أن رجالا مسلحين قاموا بنهب منظمة دينية، واعتدوا على العاملين فيها بما في ذلك جنسياً. واعترف شخص يدّعي أنه رئيس مجموعة تُعرف باسم الجبهة الوطنية لشعب جنوب السودان بأن عناصر غير منضبطة من القوات التي تعمل تحت إمرته مسؤولة عما حدث وتعهد بتقديم هذه العناصر إلى العدالة.

٤٢ - وفي وسط الاستوائية، تلقت البعثة بلاغات في تشرين الثاني/نوفمبر عن استمرار قوات الحكومة في شن هجمات على المشردين في بيام وندوروبا في مقاطعة جوبا، عقب أعمال العنف التي دارت في أيلول/سبتمبر بين قوات الحكومة والمنتسبين للمعارضة. وفي نهاية شهر كانون الثاني/يناير، كان العديد من المشردين لا يزالون يشعرون بالخوف من العودة إلى ديارهم بسبب وجود وحدة كوماندوس تابعة لقوات الحكومة، في حين هرب آخرون إلى جوبا حسب ما قيل. وأفادت بلاغات أيضا بأن قوات الحكومة تستخدم أربع مدارس في المنطقة لأغراض عسكرية.

٤٣ - وحدثت زيادة في انتهاكات حقوق الإنسان المبلّغ عنها في غرب بحر الغزال. وفي مطلع شهر كانون الأول/ديسمبر، دفعت أعمال القتال التي دارت بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات المعارضة في مناطق من بينها فرج الله، وبوسيري، وبازيا، وبيسيليا، المدنيين إلى الفرار. وفي منتصف شهر كانون الأول/ديسمبر، تلقت البعثة بلاغات عن قيام قوات الحكومة بنهب وحرق منازل في منطقة موموي، التي تقع على مسافة ١٣ كيلومترا جنوب بلدة واو، مما أدى إلى تشريد مدنيين. وفي مطلع شهر كانون الثاني/يناير، اندلعت أعمال عنف في عدد من المواقع في مقاطعة واو، مما تسبب في ترحيل المزيد من المدنيين. وقد حققت البعثة في بلاغات عن هجمات استهدفت عشيرة الفريت في مقاطعة واو، وقد شملت هذه الهجمات عمليات قتل ونهب وحرق للمنازل، ولكن هذه التحقيقات تعرقلت بسبب القيود المفروضة على التنقل.

٤٤ - وتواصلت الاعتداءات التي تستهدف حرية التعبير، ووردت بلاغات عن توجيه تهديدات للصحف والصحفيين واحتجاز المدافعين عن حقوق الإنسان. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، حصلت البعثة على معلومات عن تهديدات وجهها مسؤولون في الشرطة لموظفي

صحيفة "بيتنا" الناطقة باللغة العربية عقب نشر مقال ينتقد وحدة الطوارئ التابعة للشرطة الوطنية لجنوب السودان. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، أشارت بلاغات إلى أن قوات الأمن أمرت صحيفة أخرى ناطقة باللغة العربية، هي صحيفة "التعبير" اليومية، بالتوقف عن العمل بعد أن نشرت يوم ٢١ كانون الأول/ديسمبر مقالا اعتبر نقديا للسجل الاقتصادي والسياسي للحكومة. وأفادت بلاغات بأن أجهزة الأمن احتجزت صحفيا مسؤولا عن هذا المقال في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، وأعلن رئيس التحرير استقالته في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، مُلمّحا إلى التعرض لمضايقات من قبل جهاز الأمن الوطني الداخلي. وكذلك في مقاطعة واو في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، اعتقلت أجهزة الأمن ممثلين عن بعض منظمات المجتمع المدني اهتمهم حاكم الولاية بتأييد المعارضة عقب عقد مؤتمر صحفي للمجتمع المدني صوروا فيه الحالة الأمنية على أنها مروعة. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، تم الإفراج عن جميع المحتجزين بفضل دفاع البعثة عنهم.

٤٥ - أما فيما يتعلق بحقوق الإنسان في مجال إقامة العدل، فإن حالات الاحتجاز المطول والتعسفي والاحتجاز بالوكالة، واحتجاز الأحداث، وسوء الأوضاع في السجون، لا تزال سائدة. ولا يزال عدم وجود قضاة يطرح مشكلة في جميع أنحاء البلد حيث قيل إن بعض المقاطعات ظلت دون قضاة في الخدمة لمدة تزيد على ستة أشهر، مما أدى إلى قيام الزعماء المحليين بإصدار أحكام في قضايا جنائية لا تقع ضمن اختصاصهم.

٤٦ - وأوفدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فريق تقييم إلى جنوب السودان في تشرين الأول/أكتوبر عملا بالقرار ١٣/٢٩ الصادر عن مجلس حقوق الإنسان لإجراء تقييم شامل للادعاءات المتعلقة بالانتهاكات والتجاوزات في مجال حقوق الإنسان. وقد أنهى الفريق عمله الميداني ويُرتقب أن يقدم تقريره إلى المجلس في شهر آذار/مارس ٢٠١٦.

٤٧ - وتواصل البعثة التشديد على أهمية رصد ارتكاب الانتهاكات الجسيمة الستة بحق الأطفال والتحقق منها والإبلاغ عنها، تمشياً مع الولاية الصادرة عن مجلس الأمن بشأن الأطفال والتراعات المسلحة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم الإبلاغ عن ١٠٣ حوادث (تم التحقق من ٨٩ حادثاً منها ولم يتم التحقق من ١٤ حادثاً) وقعت فيها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان الخاصة بالأطفال وتضرر منها ما لا يقل عن ٣٧٥٠ طفلاً (١٨٤٤ فتى، و ١٥٩٩ فتاة، و ٣٠٧ أطفال لم يُذكر جنسهم). وتم الإبلاغ عن مقتل ٣٩ طفلاً (٢٣ فتى، و ١١ فتاة، و ٥ أطفال لم يُذكر جنسهم) في ١٥ حادثاً وقعت في إطار النزاع المسلح (تم التحقق من ١٣ منها ولم يتم التحقق من حادثين)، ووقعت الأغلبية العظمى من عمليات القتل في جنوب الوحدة. وعلاوة على ذلك، تم الإبلاغ عن ٤٠ حادثة

تم فيها تجنيد واستخدام أطفال في جماعات مسلحة وقد تضرر من هذه الحوادث ٢٦١ طفلاً (جميعهم فتيان) في مختلف أنحاء البلد. وعلى الأرجح أن الأعداد الفعلية للانتهاكات الجسيمة أعلى بكثير بسبب تدني مستوى الإبلاغ. ورغم التحديات المستمرة، ترى الأمم المتحدة أن توقيع فصائل المعارضة في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر على خطة عمل لوقف ومنع تجنيد الأطفال وكذلك قتل الأطفال وتشويههم خبرٌ مشجّع. وتتضمن هذه الخطة التزاماً بإطلاق سراح الأطفال الجنود وإعادة إدماجهم.

٤٨ - وقد سجّل عدد أعمال العنف الجنسي ارتفاعاً بسبب تدهور الحالة الأمنية في مناطق لم تكن متأثرة من قبل بالتزاع، ولا سيما في منطقة الاستوائية الكبرى وغرب بحر الغزال. ولا تزال حالات الاغتصاب والاعتصاب الجماعي، وكذلك الضرب والاختطاف تطال النساء والفتيات اللاتي يغادرن موقع حماية المدنيين في ملكال لجمع الغذاء أو مواد أخرى، وكذلك في ولاية الوحدة، حيث يُزعم أن جنوداً تابعين لقوات الحكومة والمليشيات المرتبطة به هم المسؤولون عن ارتكاب جرائم هناك.

٤٩ - وفي ٥ آب/أغسطس، وقع الاختيار على جنوب السودان لتكون بلداً يُختبر فيه تطبيق بروتوكول لتبادل المعلومات بين نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف الجنساني وترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، تم توقيع إضافة لبروتوكول تبادل المعلومات القوائم تحدد المبادئ التوجيهية وإجراءات تبادل البيانات الإحصائية دون الكشف عن الأسماء في ما يتعلق بحالات العنف الجنساني المبلّغ عنها، وقد شكل ذلك خطوة إيجابية نحو تعزيز جمع المعلومات والإبلاغ عن العنف الجنسي المرتبط بالتزاع الدائر في جنوب السودان.

جيم - تهيئة الظروف المواتية لإيصال المساعدات الإنسانية

٥٠ - واصلت البعثة، من خلال التعاون الوثيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في حوبا والشركاء المحليين في العمل الإنساني والممثلين في القطاعات، تقييم سبل تعظيم أثر الدوريات وعمليات التواصل بالتنسيق الوثيق مع الوكالات الإنسانية من أجل دعم إيصال المساعدات الإنسانية. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، نفذت البعثة ٢٩٦ ٣ مهمة حماية تقوم بها القوة بناء على طلب أوساط العمل الإنساني لتأمين عمليات إسقاط الأغذية من الطائرات وتحركات القوافل البرية وسفن النقل النهري وغيرها من الأنشطة الإنسانية.

٥١ - وعلى وجه الخصوص، تركز المهام والدوريات المتكاملة للبعثة على المناطق المتضررة من التزاع وما يليه من تشريد. ففي ولاية الوحدة، ساعد تعزيز لوجود البعثة، بطرق منها

إنشاء قاعدة عمليات أمامية في بلدة بانتيو، على تيسير الاستئناف التدريجي لتقديم الخدمات الإنسانية وخدمات الحماية، ودعم إنشاء قاعدة العمليات المؤقتة التابعة للبعثة في مقاطعة لير أيضا زيادة إيصال المساعدات الإنسانية وتقديم الخدمات. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة ماسة إلى المزيد من الخدمات الإنسانية وخدمات الحماية في المجتمعات المحلية الضعيفة في المناطق التي يصعب الوصول إليها.

٥٢ - وفي أعالي النيل، قيمت البعثة الاحتياجات من الحماية واحتمالات العودة وإعادة الإدماج في عدة مناطق، بما في ذلك بلدة ملكال. وفي غرب الاستوائية، مكنت دوريات البعثة وقاعدة عمليات مؤقتة في موندري الشركاء في العمل الإنساني من إجراء تقييم سريع مشترك بين الوكالات للاحتياجات وتقديم الخدمات الإنسانية وخدمات الحماية. وإضافة إلى ذلك، قامت البعثة بالتنسيق مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، بتعزيز التواصل مع السلطات والمجتمعات المحلية لمواجهة تدفق المشردين من جونقلي والوحدة إلى البحيرات.

٥٣ - ومنذ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أدت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام دورا حيويا في الاستجابة في حالات الطوارئ بتقديم المساعدة الإنسانية في جنوب ولاية الوحدة، وقامت بإدماج فريق معني بمكافحة الألغام في لير لدعم الجهود الإنسانية الجارية. وإضافة إلى ذلك، وبناء على طلب الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، قيمت الدائرة المخاطر في بافاك بأعالي النيل.

٥٤ - وواصلت البعثة، بالتنسيق مع الشركاء في المجال الإنساني، تحسين الأوضاع داخل مواقع حماية المدنيين للتخفيف من الاكتظاظ والتوترات فيما بين جماعات المشردين. وفي كانون الأول/ديسمبر، أكملت البعثة نقل ٢٢١ ٤ شخصا من قبيلة الشلك داخل موقع ملكال.

دال - دعم تنفيذ اتفاق السلام

٥٥ - من أجل دعم التنفيذ الناجح لاتفاق السلام، قامت الممثلة الخاصة للأمين العام، بوصفها عضوة رسمية في اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، باستخدام مساعيها الحميدة من أجل مرافقة ودعم العملية السياسية، فيما قدمت البعثة الدعم الملموس لمؤسسات المرحلة الانتقالية. وعلى الرغم من التقدم المبلغ عنه أنفا (الفقرات ٣-٥)، تأخر التنفيذ عن الموعد المحدد له، لأن عجز الأطراف عن التوصل إلى حل وسط بشأن القضايا الرئيسية يعرقل إحراز التقدم. وعقدت ممثلي الخاصة لجنوب السودان بانتظام منتدي للشركاء الدوليين جنوب

السودان وأصدقائه قبل كل اجتماع للجنة المشتركة للرصد والتقييم لاستباق المشاكل وتحقيق اتساق في مواقف المجتمع الدولي دعماً لعمل رئيس اللجنة.

٥٦ - وقد أحرز بعض التقدم في إنشاء آليات الرصد ومؤسسات المرحلة الانتقالية وتشغيلها الأولي، ولكنه يظل بطيئاً ويعوقه الجمود السياسي الناتج عن خلافات جوهرية بين الأطراف. وساهم وجود الفريق المتقدم للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في جوبا في نشوء حركة في عدد من المناطق، ولكن لا تزال هناك تحديات كبيرة، كما وقعت حالات تأخير. وبعد تشكيل اللجنة الوطنية لتعديل الدستور، وصلت الهيئة إلى الطريق المسدود، ولا سيما بخصوص مسألة الـ ٢٨ ولاية. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، التقى الفريق الدستوري التابع للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان مع نظيره الحكومي، لكن لم يتم التوصل إلى اتفاق. وقامت اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار ببعض الأنشطة، إذ اجتمعت ثلاث مرات حتى الآن، وأشرفت أمانتها على بعض التقدم المحرز في التخطيط من أجل تجميع القوات والترتيبات الأمنية الانتقالية الأخرى، ولكن لا يوجد ما يشير إلى تحرك كبير نحو بداية التجميع. واجتمع أيضاً مجلس آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية ثلاث مرات، ووسع نطاق وجوده بنشر فريقين جديدين في أويل ويامبيو في كانون الثاني/يناير، وذلك بدعم كبير من البعثة.

٥٧ - وكان التقدم المحرز في إنشاء الشرطة المتكاملة المشتركة بطيئاً، ويرجع ذلك جزئياً إلى التغييرات في قيادة الشرطة الوطنية لجنوب السودان، كما أن الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان لم يقوم بعد بزيارة جوبا للمشاركة في التخطيط المفصل أو تحديد الضباط. وقدمت البعثة الدعم، حيثما أمكن، لجهود التوعية قبل نشر الشرطة المتكاملة المشتركة، ولكنها لم تتلق بعد المعلومات عن الاحتياجات من الدعم من أجل التدريب. وحتى الآن، لم يحرز تقدم كبير في تفعيل مركز العمليات المشتركة، الذي يتوقف على اشتغال الشرطة المتكاملة المشتركة. ومع ذلك، أوفدت اللجنة المشتركة للرصد والتقييم موظفاً للعمل مع الأطراف من أجل بدء تشغيل المركز.

٥٨ - وانعقد الاجتماع الأول للمجلس المعني بالاستعراض الاستراتيجي للدفاع والأمن في ١ شباط/فبراير، حيث تم تعميم خطة عمل تغطي الفترة الممتدة حتى ٣٠ أيار/مايو لاستقاء التعليقات. وبالنظر إلى التأخر في بدء عمل المجلس، لم يبدأ بعد وضع استراتيجيات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني الأوسع نطاقاً.

سادسا - ملاك موظفي البعثة وحالة نشر القدرة التعزيزية

٥٩ - في ٢٧ كانون الثاني/يناير، بلغ القوام الفعلي للموظفين المدنيين في البعثة ٢ ٥٢٥ فردا، منهم ٨٢٧ موظفا دوليا، و ١ ٢٧٩ موظفا وطنيا، و ٤١٩ فردا من متطوعي الأمم المتحدة.

٦٠ - وفي ٢ شباط/فبراير، بلغ قوام القوة ١١ ٩٠١ جندي، منهم ١١ ٣٤٢ جنديا و ٣٦٦ ضابط أركان و ١٩٣ ضابط اتصال عسكري. واكتمل نشر سريتين كينيتين إضافيتين (٢٨٠ جنديا) في أوائل كانون الأول/ديسمبر. وسيتم الانتهاء من النشر الكامل للكتيبة الغانية (٤٠٠ جندي إضافي في إطار الحد الأقصى السابق البالغ ١٢ ٥٠٠ فرد) في أواخر شباط/فبراير أو أوائل آذار/مارس ٢٠١٦.

٦١ - وفي ٢ شباط/فبراير، بلغ عدد عناصر الشرطة في البعثة ١ ١٧٨ فردا من القوام المأذون به البالغ ٢ ٠٠١ عنصر، وشمل العدد ٤٧٠ من فرادى عناصر الشرطة و ٥٢ من شرطة السجون و ٦٥٦ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة. ومع الزيادة في قوام الشرطة المأذون به، تتوقع البعثة أن تصل وحدة شرطة مشكلة غانية إضافية مكونة من ١٠٠ عنصر لتعزز وحدة الشرطة المشكلة الغانية الموجودة في باتيو بحلول منتصف شباط/فبراير، ووحدة شرطة مشكلة رواندية إضافية مؤلفة من ٧٠ عنصرا لتعزيز الوحدة الرواندية الموجودة في ملكال بحلول أواخر آذار/مارس. ولم تحدد حتى الآن الجداول الزمنية لنشر أفراد الشرطة المتبقين.

٦٢ - وفي إطار الجهد المبذول لتنفيذ الأحكام الواردة في تقرير عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي (A/69/779)، واصلت فرقة عمل مخصصة تابعة للبعثة إنفاذ سياسة عدم التسامح مطلقا. وقدمت البعثة التدريب الإلزامي بشأن الاستغلال الجنسي وسوء المعاملة وغيرهما من أنواع السلوك المحظور. وإضافة إلى ذلك، بدأت البعثة الإجراءات لتوقيع مذكرة تفاهم مع جميع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني الموجودة في مقار البعثة من أجل احترام أعلى معايير السلوك.

٦٣ - وواصلت البعثة تنفيذ تدابير معززة ترمي إلى تعزيز سلامة العمليات الجوية للبعثة. وتقوم البعثة بتنفيذ إجراء متكامل تماما لتقييم المخاطر وضمان سلامة الطيران، يتطلب ضمانات بشأن سلامة الطيران لكل رحلة جوية للبعثة في منطقة تقيّم على أن مستويات المخاطر فيها متوسطة أو أكثر. وتطلب من جميع أطراف النزاع تقديم هذه الضمانات. وعلاوة على ذلك، تقدم البعثة كل شهر قائمة بطائرات البعثة، تشمل أرقام تسجيل

الطائرات ورموز النداء الخاصة بها وصورها إلى قوات الحكومة والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. وتقوم البعثة بالتنسيق مع دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية من خلال إدارة شؤون السلامة والأمن، وذلك من أجل تبادل المعلومات وكفالة اتباع نهج متسق.

سابعاً - الانتهاكات المخلة باتفاق مركز القوات والقانون الإنساني الدولي وأمن موظفي الأمم المتحدة

٦٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت البعثة ما مجموعه ٦٩ انتهاكا لاتفاق مركز القوات، من بينها ٤٤ انتهاكا في شكل تقييد للحركة تأثر به أعضاء البعثة، والأفراد المرتبطون بها، ومبانيها ومعداتها، وأثر على عملياتها البرية والجوية. وشملت الانتهاكات الأخرى مطالبات لأفراد من البعثة أو متعاقدين معها بدفع إتاوات أو ضرائب غير مشروعة، ومصادرة ممتلكات البعثة، وتهديدات ضد أفراد البعثة ومواقع حماية المدنيين والأصول الجوية، والاعتداء والمضايقة. وارتكبت أجهزة الأمن الحكومية معظم الانتهاكات، بما في ذلك ٤٥ انتهاكا ارتكبتها قوات الحكومة، و ١٧ انتهاكا ارتكبتها الشرطة الوطنية، وثلاثة انتهاكات ارتكبتها جهاز الأمن الوطني، وخمسة انتهاكات ارتكبتها الحكومة المحلية. وخلال الفترة نفسها، تسببت قوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في حادثين يتعلقان بتقييد حركة البعثة والتدخل في تنفيذ ولاية البعثة.

٦٥ - وفي اتجاه جديد، طالب مسؤولون حكوميون وأجهزة أمنية أفراد البعثة أو الأفراد المرتبطين بها أو المتعاقدين معها بدفع رسوم أو إتاوات أو ضرائب مقابل إمكانية التنقل داخل البلد، أو قبل تقديم الخدمات. فعلى سبيل المثال، في ٣ كانون الأول/ديسمبر، طالبت حكومة شمال بحر الغزال البعثة بدفع نسبة ١٠ في المائة من قيمة جميع العقود التي تبرمها البعثة، و ١٠ في المائة من الأرباح المتأتية من بيع الأصول للبعثة، و ١٠ في المائة من الإيجارات المدفوعة. وفي عشر مناسبات، طالب مسؤولون في أجهزة الأمن الحكومية ومسؤولون محليون بدفع ضرائب ورشاوى من سائقي شاحنات متعاقد بشأها مع البعثة، كانت تقوم بمهام إعادة إمداد بالغة الأهمية. وأخيرا، في ثلاث مناسبات مختلفة، قام موظفو الهجرة في مطار جوبا بمصادرة جوازات سفر موظفين جدد في البعثة، منهم أربعة ضباط عسكريين تابعين للبعثة، تمت إعادتها بعد عدة أسابيع.

٦٦ - وشكل عدد من الحوادث تهديدات سواء لحياة أفراد البعثة والمدنيين الذين يلتمسون الحماية في مواقعها أو لسلامتهم البدنية. ففي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، في بانتيو، أطلقت

عدة رصاصات من موقع تابع لقوات الحكومة يقع على مقربة من موقع لحماية المدنيين تابع للبعثة وأماكن إيواء موظفيها. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، في مقاطعة لير، ولاية الوحدة، قام ثلاثة جنود قوات الحكومة في حالة سكر على ما يبدو، بإطلاق ١٢ طلقة باستخدام أسلحة نارية صغيرة نحو قاعدة البعثة، وتركوا قبلةً صاروخية بالقرب من القاعدة عندما تصدى لهم جنود البعثة. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، في جوبا، قامت مجموعة من رجال شرطة المرور بالاعتداء على موظف تابع للبعثة بعد أن تدخل لمنعهم من ابتزاز المال من زميل له في البعثة، وقد أصيب الموظف بجروح نتيجة لذلك.

٦٧ - وشملت الأعمال الإجرامية والتهديدات التي تعرض لها موظفو الأمم المتحدة وأصولها الدخول غير القانوني إلى مجتمعات الأمم المتحدة، وسرقة الأصول وعملية سطو مسلح على قافلة لوكالات الأمم المتحدة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر في شرق الاستوائية. ولا يزال المجرمون ينظرون إلى مباني الأمم المتحدة وأصولها على أنها "أهداف سهلة" من أجل تحقيق مكاسب اقتصادية شخصية. واستُهدف أيضا موظفون تابعون للأمم المتحدة أثناء حوادث سرقة وسطو. وفي عدة مناسبات، أصيب موظفون تابعون للأمم المتحدة وعاملون في المجال الإنساني بجروح أثناء التصدي لحوادث عنف أو اضطرابات في مواقع حماية المدنيين. وتم ضبط أنواع مختلفة من الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة النارية والقنابل اليدوية، من مشردين أو موظفي أمن حكوميين حاولوا دخول المواقع.

٦٨ - ولا يزال أربعة موظفين وطنيين تابعين للبعثة قيد الاحتجاز، منهم اثنان أُلقي القبض عليهما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وموظف أُلقي القبض عليه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وآخر في تموز/يوليه ٢٠١٥. ولم توجه إلى أي من هؤلاء المحتجزين تهم حتى الآن. وخلال زيارة إلى جنوب السودان في كانون الأول/ديسمبر، اجتمع وكيل الأمين العام للدعم الميداني مع وزير الخارجية للبحث على إطلاق سراحهم فوراً ودون شروط. وتواصل البعثة زيارة المحتجزين بانتظام للتحقق من أنهم في حالة جيدة.

٦٩ - وتواصل البعثة القيام بمساع لدى الحكومة المضيفة بشأن هذه الانتهاكات من خلال مذكرات شفوية والاجتماعات التي تعقدها مع المسؤولين المعنيين، كما يجري إطلاع الحكومة على مصفوفة شهرية بالحوادث التي تقع.

ثامنا - الجوانب المالية

٧٠ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٩/٢٦٠، بقاء المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، مبلغ ٢٠٠ ٧٦٩ ٠٨٥ دولار للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وحتى ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، تبلغ

الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٨,٦٤٠ مليون دولار. ويبلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ٤ ٣٣٧,٥ مليون دولار. وسُددت تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكلة للفترة الممتدة حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بينما سُددت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٣١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

تاسعا - الملاحظات والتوصيات

٧١ - أحرزت الأطراف بعض التقدم في تنفيذ اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان بعد توقيعه في آب/أغسطس ٢٠١٥ وأود أن أرحب، على وجه الخصوص، بعودة مندوبي الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان والمحتجزين السياسيين السابقين إلى جوبا. وأرحب أيضا بافتتاح أعمال اللجنة المشتركة للرصد والتقييم وسائر الهيئات التي صدر تكليف بإنشائها بموجب اتفاق السلام. وتعد هذه الخطوات محطات هامة في تنفيذ اتفاق السلام. ويتعين على جميع أصحاب المصلحة أن يبذلوا ما في وسعهم للحفاظ على ما تولد من زخم وتسريعه. وتحقيقا لهذه الغاية، ستواصل قيادة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مساعيها الحميدة لدعم الجهود التي يبذلها الرئيس السابق موغاي، الذي يرأس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، وذلك من خلال تشجيع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق السلام، وتوفير الدعم لإنشاء المؤسسات الانتقالية وتفعيلها.

٧٢ - وتسود حالة هدوء نسبي في منطقة أعالي النيل الكبرى حاليا، لكنها لا تزال غير مستقرة ولا بد من توطيدها. وفي الوقت نفسه، تشهد مناطق أخرى تصاعدا في مستويات العنف والتشريد، بما فيها غرب الاستوائية وغرب بحر الغزال، وهي أمور ينبغي معالجتها على وجه السرعة. وثمة حاجة ماسة إلى تحقيق مزيد من التقدم نحو تنفيذ الآليات الأمنية التي دعا اتفاق السلام إلى إنشائها، ومنها آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية ومركز العمليات المشتركة، وكذلك النشر الفوري لقوات الشرطة المتكاملة المشتركة في جوبا وغيرها من البلدات الرئيسية.

٧٣ - ولا بد من معالجة شكاوى الأطراف التي لا تزال تنتظر الحل بما يتماشى واتفاق السلام، نظرا لارتباطها بالأسباب الرئيسية للأزمة. وفي هذا الصدد، لا يزال الأمر الصادر عن رئيس جنوب السودان باستحداث ٢٨ ولاية مسألة تثير القلق، لأنها قد تخلق حالة من التوتر بين المجتمعات المحلية بشأن تخصيص الأراضي والموارد. وقد دعوت مرارا الرئيس سلفا كير، والنائب السابق للرئيس، رياك مشار، إلى تسوية الخلافات القائمة بينهما وإنشاء

حكومة انتقالية للوحدة الوطنية. فهذه خطوة أساسية لتنفيذ اتفاق السلام وإرساء أسس السلام والاستقرار. وأود أن أرحب بالبيان الصادر عن كل من مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية اللذين يدعوان فيهما إلى إنشاء الحكومة الانتقالية دون تأخير وتشكيل لجنة وطنية للحدود تتولى النظر في الولايات الجديدة المقترحة. وأود أن أرحب أيضا باتفاق الأطراف، إبان اجتماع اللجنة المشتركة للرصد والتقييم الذي عقد في ٢ شباط/فبراير، على المضي قدما في تنفيذ اتفاق السلام ومعالجة مسألة إنشاء الولايات الجديدة ضمن هذا الإطار. وسيكون من المهم للغاية أن تعمل بلدان الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية للمساعدة في الحفاظ على الزخم السياسي الذي تولد بقيادة رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، الرئيس السابق موغاي، وذلك من خلال الاستثمار السياسي المنسق في عملية السلام في جنوب السودان. ومن الأهمية بمكان أيضا أن يوفر مجلس الأمن دعمه الكامل وأن يلقي بثقله الجماعي وراء الجهود التي يبذلها رئيس اللجنة المشتركة من أجل تنفيذ اتفاق السلام.

٧٤ - إن كسر حلقة العنف وتعزيز السلام المستدام يستدعيان تفعيل العدالة والمساءلة. فقد ارتكبت انتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان خلال هذا النزاع ولا بد من محاسبة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم المحتملة ضد الإنسانية. وفي هذا الصدد، تقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة التقنية إلى الاتحاد الأفريقي وحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية من أجل إنشاء محكمة مختلطة.

٧٥ - ولا تزال الحالة الاقتصادية آخذة في التدهور وستشكل عاملا رئيسيا في عملية السلام. ولا يمكن لتطبيق سعر الصرف العائم وحده أن يشكل الحل للتحديات الاقتصادية التي تواجه جنوب السودان. فإذا ما أرادت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية تحقيق فوائدها الاقتصادية طويلة الأجل، سيكون عليها أن تبدأ بتطبيق إصلاحات مالية واقتصادية إضافية تمكنها من معالجة المشاكل السائدة، ومنها التضخم والفساد وإدارة الموارد.

٧٦ - ولا تزال الحالة الإنسانية في جنوب السودان بالغة السوء. فالיום يبلغ عدد المشردين بسبب النزاع ٢,٣ مليون نسمة، فيما يعاني ما يزيد على ٣,٩ ملايين نسمة من انعدام الأمن الغذائي الحاد في جميع أنحاء البلد. وأود أن أذكر الحكومة بأنها تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تيسير عودة المشردين بأمان وبصورة طوعية. وفي الوقت نفسه، أدعو البلدان المانحة إلى تلبية احتياجات التمويل البالغة ١,٣١ بليون دولار بموجب خطة الاستجابة الإنسانية في جنوب السودان لعام ٢٠١٦ الرامية إلى مساعدة ضحايا هذا النزاع.

٧٧ - وأدين بشدة القيود غير المقبولة التي لا تزال مفروضة على وصول حفظة السلام والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، بالإضافة إلى الاعتداء الجسدي والابتزاز والمضايقة والتهديد والاحتجاز. وأناشد أيضا جميع الأطراف أن تكفل سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وموظفي الإغاثة وحرية حركتهم في جميع أنحاء جنوب السودان، ووصولهم الكامل والأمين دون عوائق إلى جميع المحتاجين إلى المساعدة العاجلة.

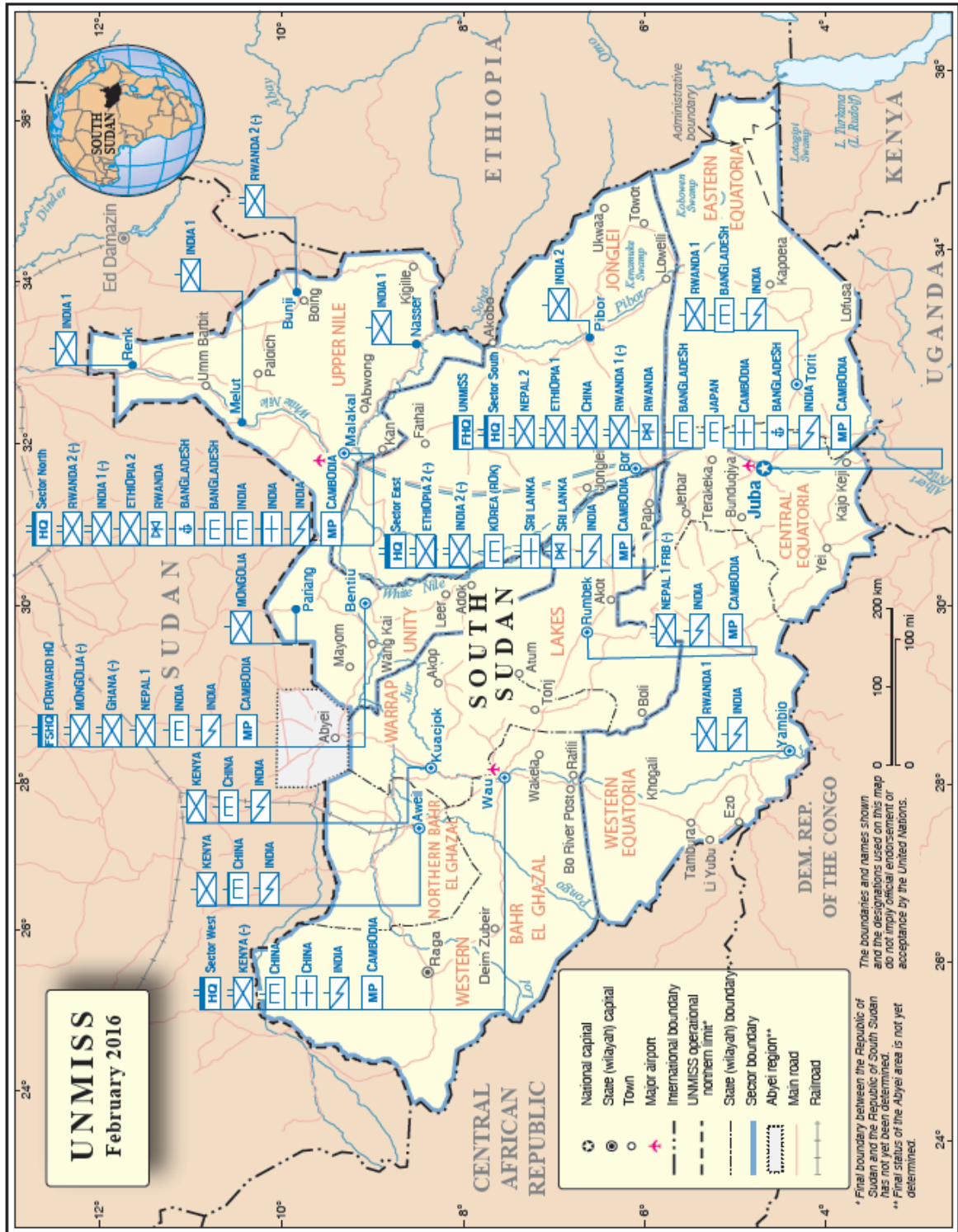
٧٨ - وستواصل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وفقا لولايتها الجديدة وبالتنسيق الوثيق مع شركائها في الأمم المتحدة وشركاء المساعدة الإنسانية، تعزيز وجودها من خلال النشر الاستباقي وتسيير الدوريات لتوفير الحماية المادية للمدنيين. وستواصل البعثة أيضا توفير الظروف الملائمة لتقديم خدمات المساعدة الإنسانية وخدمات الحماية، داخل مواقع حماية المدنيين التابعة لها أو خارجها. وستساعد هذه الإجراءات على تعزيز الثقة في صفوف جماعات المشردين بإمكانية العودة بصورة آمنة وطوعية وإعادة الإدماج. وأدعو مرة أخرى البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة إلى الإسراع بنشر قوة الشرطة والقدرات العسكرية التي جرى التعهد بنشرها حديثا، بما في ذلك الأفراد والمعدات وغيرها من العناصر المساعدة.

٧٩ - وكنت قد أوصيت، في تقرير الخصاص عن استعراض ولاية البعثة الصادر في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ (S/2015/899)، بضرورة إجراء مشاورات معمقة فور تشكيل الحكومة الانتقالية وإنشاء كل من قوة الشرطة المتكاملة المشتركة وآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، بغية توضيح أولويات المهام المنوطة بها ووضع خططها التشغيلية وإجراء تقييم إضافي لما يلزمها من دعم للارتقاء بمستوى عملياتها. وقد شكل الاستعراض الاستراتيجي الذي اضطلعت به الأمانة العامة وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، المرحلة الأولى من عملية تخطيط يتعين مواصلتها بعد إنشاء المؤسسات الانتقالية. وفي غضون الأشهر الستة التي تلي صدور قرار مجلس الأمن القرار ٢٢٥٢ (٢٠١٥)، وبعد مرور ثلاثة أشهر على بدء المرحلة الانتقالية كما هو مأمول، ستجرى دراسة تفصيلية لقدرات الجيش والشرطة، وسيعهد للبعثة بإكمال المرحلة الثانية من الاستعراض وإعادة تقييم ما إذا كانت التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الاستراتيجي لا تزال تشمل جميع أنواع الدعم اللازم للآليات الانتقالية للأمن والرصد ووقف إطلاق النار، وما إذا كانت الحلول الموضوعية لحماية المدنيين مناسبة للبيئة الأمنية الجديدة.

٨٠ - وفي هذا المنعطف الحاسم، يكتسي التنفيذ الحازم لأحكام اتفاق السلام أهمية بالغة. ومن الضروري أن يعمل الشركاء الإقليميون والدوليون لجنوب السودان يدا بيد وأن يقوموا

بالاستثمارات السياسية اللازمة لتشجيع الأطراف على مواصلة الالتزام بالاتفاق. وإني أتطلع إلى توثيق عرى التنسيق بين الشركاء الدوليين لجنوب السودان وأصدقائه، بما يكفل وحدة الهدف المنشود دعماً للجنة المشتركة للرصد والتقييم وما يبذله رئيسها من جهود لإنجاح تنفيذ الاتفاق. وأود أن أرحب بالجهود التي يبذلها الممثل السامي للاتحاد الأفريقي في جنوب السودان، الرئيس المالي السابق ألفا عمر كوناري، التي تكمل الجهود التي يبذلها رئيس اللجنة المشتركة، وأشجع الاتحاد الأفريقي على تعزيز تفاعله مع اللجنة المشتركة. إن الطريق الذي سلكناه ليس سهلاً، وسيتعين على قادة جنوب السودان أن يتوصلوا إلى حلول توفيقية صعبة تكفل التقدم بسرعة نحو تحقيق السلام. وستواصل الأمم المتحدة الوقوف جنباً إلى جنب مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين لدعم هذا الهدف. فهذا أقل ما يستحقه شعب جنوب السودان منا.

٨١ - وأخيراً، أود أن أعرب عن خالص تقديري لما يبديه موظفو بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من التزام راسخ، بقيادة قديرة من ممثلي الخاصة إلين مارغريته لوي. فالجهود التي يبذلونها لتحقيق استقرار الحالة الأمنية ولتوفير الدعم لتنفيذ اتفاق السلام تستحق منا كل الثناء. وأخص بالشكر البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة التي تمد البعثة بالأفراد النظاميين والعنصرين الضروريين لحماية المدنيين. وأود أن أثني أيضاً على فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء من المنظمات غير الحكومية لما يبذرونه من شجاعة والتزام بتقديم المساعدة الإنسانية الحيوية، في ظل ظروف غالباً ما تتسم بالخطورة.



Map No. 4456 Rev. 20 UNITED NATIONS Department of Field Support Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section) February 2016 (Colour)